

صفحة متخصصة أسبوعية تهتم بقطاع النفط والغاز

للتواصل  
a.maghraby@alanba.com.kw  
oil@alanba.com.kw  
إعداد: أحمد مغربي

# نفط وغاز

## رأي نفطي

حمد التركيب



### تفاءلوا.. الوزير من القطاع

سادت أجواء التفاؤل بعد تعيين عصام المرزوق وزيراً للنفط والكهرباء، وذلك بعد فترة عانت فيها وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية من تحديات سياسية أدت إلى شلل وتعطل كثير من المشاريع الحيوية، لذا جاء تكليف المرزوق ذي الخبرة الفنية والاقتصادية والقريب من القطاع النفطي وشجونه وتحدياته بارقة من الأمل والتفاؤل للتغلب على تلك التحديات والتعامل معها بما فيه مصلحة الوطن في هذه الظروف الصعبة، والجميع يطمئن أن تأخذ بعض من هذه التحديات حيزها من أجندة معالي الوزير لمعالجتها والعمل على تفعيلها، ومنها:

● مشاريع الغاز غير المصاحب التي تحتاج إلى رعاية وأولوية لتنفيذها نظراً للحاجة الماسة ولكونها أرضية مهمة لإنشاء صناعات نظمية وبتروكيمياوية تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني.

● الخطط المرسومة منذ فترة ولم يتم المضي فيها أهمها «خصخصة» بعض أنشطة القطاع النفطي مثل: مصانع تعبئة أسطوانات الغاز التي سبقنا لها دول مثل مصر وتركيا ونحن دولة نفطية تعادها أقل بكثير من تلك الدول وما زلنا نستخدم أسطوانات الغاز وما يشكل ذلك من خطورة من ناحية الأمن والسلامة وكذلك بعض الأنشطة الأخرى مثل الخدمات البحرية للشحن وغيرها.

● الاهتمام بالصناعة البتروكيمياوية التي تعتبر من أهم الموارد المالية لخزينة الدولة بعد الصادرات النفطية، إلا أن ذلك انتهى مع مشروع إيكويت الناجح على كل المستويات من أرباح تتجاوز المئات من الملايين وخبرات فنية كويتية شابة تجاوزت الـ 700 فني، ناهيك عن استفادة القطاع الخاص الكويتي، إلا أن مشروع الزور القادم لا يشكل تكاملاً مع المشروع الحالي إلا على نطاق ضيق ومحدود، والمستثمر في المشروعين وبنسبة كبيرة فيه هي مؤسسة البترول!

● إعادة النظر وبجدية عن مشاريع شركة صناعة الكيماويات البترولية وعزمها في إقامة مشروع «العطريات» الثاني في الزور بالرغم من توالي خسائر مشروع «العطريات الأولى» على مدى 4 سنوات متتالية، فقط استناداً إلى دراسة من طرف واحد وبجدية عن مجريات ومستقبل الصناعة البتروكيمياوية، الموضوع فعلاً يحتاج إلى عدة دراسات لتقييم الصناعة والاستشارة البيوت الاستشارية العالمية المشهود لها بالنجاح في مشروع العطريات قبل الاستثمار وتكرار الخسائر.

● نظام الحوافز لموظفي القطاع النفطي في حاجة إلى إعادة نظر وتسوية بعيداً عن البدائل الأخرى المطروحة، حيث أن طبيعة العمل في هذا القطاع فنية بحيث تتطلب العناية بتحفيظ وتشجيع الشباب للانخراط فيه عن غيره من القطاعات ولكن مع ربط نظام الحوافز بالأداء والابتعاد عن التوزيع العشوائي العام للمكافآت دون اعتبار للأداء الفني المتفاوت بين الموظفين.

● تفعيل دور القطاع الخاص الكويتي وإتاحة المشتقات النفطية للاستثمار في الصناعات التحويلية والتي تساعد على العمل للصناعة وتقليل هجرة المستثمرين الكويتيين إلى الدول المجاورة فقط لأن المؤسسة لا تتبع هذه المنتجات والمشتقات للصناعة المحلية ودور القطاع الخاص في تنويع مصادر الدخل مشهود له بالنجاح وتعزيزه بالشباب الكويتي النشط خصوصاً مع وجود نظام دعم العمالة الكويتية الناجح بكل المعايير.

إن المطالب والتحديات للقطاع النفطي والصناعة البتروكيمياوية كبيرة وتحتاج إلى جهد، ولذلك فإن خبرة الوزير الفنية والاقتصادية مع وجود مجلس إدارة المؤسسة يمثل نخبة من خبراء النفط والصناعة، جدير بأن يكون عوناً وسنداً للوزير في إعادة غريلة أولويات المؤسسة التي تمثل العمود الفقري لخزينة الدولة وشريانها الاقتصادي. يبقى الحلم الكبير الذي تمناه كل رئيس تنفيذي مر على المؤسسة وهو «فصل المؤسسة عن الوزارة» إدارياً وإعطاؤها أحقية العمل الاقتصادي الحر بعيداً عن تدخلات السياسيين وأعضاء البرلمان والتي أدت إلى تعطيل كثير من المشاريع ومحاولة السيطرة على القرار الداخلي في المؤسسة وشركاتها.

كل ما نامله هو القيام بـ «دراسة جدوى الفصل» خصوصاً أن هناك مؤسسات مثيلة أثبتت نجاحها مثل «أرامكو» و«ادنوك»، حكومية ولكن مستقلة!! الأمل كبير في الله ثم في الوزير الشاب.

● الرئيس التنفيذي السابق لشركة إيكويت للبتروكيمياويات



إدارة المياه في 12 مركز تجميع بـ 200 مليون دينار

# مشاريع تعيد حقل برقان العملاق إلى أمجاده

مشاريع ضخمة للحفاظ على تدفق النفط الخام من حقل برقان الكبير

منطقة وارة في برقان وتم بناء 10 وحدات لمعالجة المياه 60 مضخة، فضلاً عن شبكة أنابيب بطول 700 كيلومتر يتراوح قطر الأنابيب فيها بين 6 بوصات و30 بوصة، و20 خزناً يمكنها تخزين ما بين 10 آلاف و240 ألف برميل من المياه.

ويعتبر حقل برقان ثاني أكبر حقل نفطي في العالم ويأتي مباشرة بعد حقل الغوار السعودي في الترتيب من حيث حقول النفط الضخمة، وقد بدأ اكتشاف هذا الحقل عام 1938، إلا أن إنتاج النفط منه لم يبدأ إلا بعد عقد من اكتشافه، ويحتوي الحقل على ما يتراوح بين 66 مليار و72 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية حسب تقارير عالمية عديدة.

المالية يعتبر الأدنى من بين 8 شركات محلية وذلك بقيمة 61 مليون دينار. **3 برامج رئيسية** من جهة ثانية، أشارت المصادر إلى أن شركة نفط الكويت تنفذ 3 برامج رئيسية لتطوير الحقول في جنوب وشرق الكويت، وتشمل هذه البرامج إنشاء مركز لتجميع النفط الخام يحمل رقم 32، ومنشأة لحقل المياه، حيث سيسهم ذلك في المحافظة على الطاقة الإنتاجية لمنطقة جنوب وشرق الكويت بمعدلاتها الحالية والمقدرة بـ 1,7 مليون برميل يومياً. وقامت الشركة مؤخراً ببناء تسهيلات ومرافق لتجميع المياه وضخها ومعالجتها لتضخ مليون برميل من المياه يومياً في

المياه المنتجة مع النفط في حقل برقان والتي وصلت حالياً إلى 1,3 مليون برميل يومياً مع كل 1,7 مليون برميل نفط تمثل تحدياً كبيراً أمام الشركة في كيفية إدارة والتخلص من تلك الكميات الضخمة. وأكدت أن «شركة نفط الكويت ومؤسسة البترول لديهما هدف استراتيجي وهو محاولة الإنتاج من الحقول الأخرى للمحافظة على إنتاج حقل برقان على اعتبار أنه النفط السهل، وهناك برامج منها تطوير حقل برقان للمحافظة على إنتاجه حتى 2030 عند 1,7 مليون برميل يومياً سواء بالمشروع التشغيلية أو التبدل والتعديل على المرافق الموجودة والمنشآت الجديدة. وحول العروض المالية

**الطاقة الإنتاجية للحقل ستبقى عند 1,7 مليون برميل**

**لوقت طويل**

**تقسيم المشروع إلى 3 مراحل لتتخلص من 1,3 مليون برميل ماء**

## «صناعة الكيماويات»: حققنا 388 مليون دينار عوائد مالية

وأشارت إلى أن الشركة ركزت على مساعدة ودعم الاقتصاد المحلي من خلال رفع المشتريات من الموردين المحليين إلى 77٪، علاوة على رفع نسبة التكوين المستهدفة في عام 2030 التي تصل إلى نحو 85٪ لتصل الشركة حالياً إلى نسبة 84٪. وحول التوجهات الاستراتيجية للشركة خلال السنوات المقبلة قالت المصادر إن «صناعة الكيماويات» تسعى إلى تعظيم القيمة المضافة للموارد الهيدروكربونية في الكويت والتفوق في الأداء المؤسسي وتأمين أساليب العمل المثلى في الصناعة وخلق بيئة تنمي روح المنافسة والتحدى وتحفز تطوير المهارات وتنمية القدرات بالتعاون الوثيق مع الشركاء نحو تحقيق نمو مستدام ومنوع وتعزيز الاقتصاد الوطني.

6 سيجما على 56 مشروعاً خلال السنة الماضية، مبيحة أن منهجية الـ 6 سيجما تعد فلسفة في الإدارة تستخدم أدوات موثوقة ومنهجية للتحسين المستمر للعمليات، والمنجات والخدمات عن طريق تخفيض الهدر، ورفع مردود العمليات، موضحة أن منهجية الـ 6 سيجما ليست استراتيجية عمل، ولكنها وسيلة يمكن بواسطتها تلبية متطلبات العمل الاستراتيجية.



ذكرت مصادر مسؤولة لـ «الانباء» أن شركة صناعة الكيماويات البترولية حققت عوائد بقيمة 388 مليون دينار خلال السنة المالية 2016/2015 لترفع الأرباح السنوية إلى مستوى 273 مليون دينار، مشيرة إلى أن الشركة حافظت على معدلات إنتاج بلغت 1,3 مليون طن من البتروكيمياويات. وقالت المصادر إن الشركة حققت وفراً بقيمة 5,1 ملايين دينار من تطبيق منهجية

## بهباني: فلتان السوق بزيادة الإنتاج أمر مستبعد رغم التحديات.. قرار «أوبيك» سيصمد طويلاً



هو أن الولايات المتحدة عادة تتدخل في إنتاج الشركات وتتسبب في حدوث فائض بالإنتاج وبالتالي نشهد هبوطاً في الأسعار، وذكر أن تجاوز بعض الدول ذات الإنتاج الضخم للاتفاق قد يؤدي إلى تحالفات جانبية بين دول أقل إنتاجاً مما يسبب فلتان السوق مرة أخرى وهذا مستبعد جداً للتحربة المكلفة التي عاشتها ميزانيات تلك الدول، مشيراً إلى أن رأي الاقتصاديين القائل بانتهاء اتفاق منتجي أوبيك وخارجها مخالف للرأي ويعتبر هزلاً، وأهم إثبات هو صعود سعر خام برنت صعوداً 9 دولارات من 47 دولاراً للبرميل قبل القرار إلى 56 دولاراً للبرميل بعد القرار.

له جانبان: الأول وهو جانب تكسير آبار كانت محفورة سابقاً وتقدر بـ 1500 بئر وإنتاجها يعوض المستهلك من المخزون فهي ليست إضافة لإنتاج، وليس فيها صرف رأس مالي لاشتماله في العقود المسبقة. أما الجانب الآخر فهو استثماري أي حفر آبار جديدة وإضافة مخزون وإنتاج وهذه عادة خطتها طويلة الأجل وتحتوي بذلك على رأس مال وعادة الذي يستطيع ذلك الشركات الكبار، وأشار إلى أن هناك سببين لاقتناع الحكومة الأمريكية والشركات في التحكم في إنتاجها: الأول هو أن الولايات المتحدة مازالت تستورد 4 إلى 6 ملايين برميل يومي من كندا ودول أميركا اللاتينية، والسبب الثاني التجاري ظل منخفضاً حول 485 مليون برميل.

**زيادة الخصومات** خصومات الأسعار بما يسمى «OSP»، لزيائن «أوبيك» في آسيا أصبح هاجساً يورق كل المنتجين الخليجيين خاصة بعد التوجه إلى النفط الثقيل (بمؤشر نفط دبي) وتوجه خام تكساس بتقلص الفارق سعري من 1,5 دولار إلى نصف الدولار للمنافسة لدول اسواق «آسيا» من الولايات المتحدة وأوروبا. وذكر بهباني أنه قبل تحليل هذه التحديات فإن أغلب الذين يبالغوا في هذه التحديات هم شركات التحوط وشركات المضاربة الذين عادة تنتفع كثيراً بتذبذب أسعار النفط (volatilities)، ولكن زيادة إنتاج النفط الصخري



د.عبدالسميع بهباني

**1-زيادة إنتاج النفط الصخري** يعتبر تحدي زيادة إنتاج الصخري وخاصة في الولايات المتحدة من أهم التحديات، حيث اتجهت الأنظار إليه بصورة حساسة مرة أخرى بتفسير زيادة عدد المنصات التي بلغت الأسبوع الماضي 22 إلى 462 رغم أن المخزون

**تحسين الأسعار يصب في مصلحة النفط الصخري**